«أسـواق الأسـرة» تحتفـي بتخريـج متدربـي مركـز عاليـة للتأهيـل بالشـراكة مـع فنـدق «داون تـاون روتانـا»

كتبت: زينب إسماعيل

احتفلت أسواق الأسـرة بتخريج دفعة جديدة من متدربي مركز عالية للتأهيل، في إنجاز يجسـد نجاح برنامجها المسـتمر لتمكين الأشخاص ذوي العزيمة من خلال التدريب العملي وتنميـة المهارات المهنية. ويعكس حفل التخرج التزام أسواق الأسرة المتواصل بشعارها «دايما وياكم»، ودعمها لجهود تعزيز الدمج المجتمعي وتوسـيع الفـرص الوظيفيـة في مملكة البحرين.

وعلى مدى أكثر من تسع سـنوات، تجمع أسواق الأسـرة ومركز عالية للتأهيل شراكة راسخة ومثمرة تهدف إلى تزويد المتدربين بالمهارات والثقة والخبرات العملية اللازمة للنجاح في بيئة العمل. ومن خلال هذا التعاون المستمر، دعمت أسواق الأسرة مبادرات المركز عبـر توفير فرص التدريب المهنـي، ورعاية البرامج المجتمعية الهادفة إلى تعزيز الاستقلالية والاندماج.

وشهد برنامج هذا العام تدريب المتدربين في فرعي أسواق الأسـرة بجزر أمواج والجنبية، حيث اكتسبوا خبرات عمليـة في مجالات خدمة العملاء، وتنسـيق وعـرض المنتجـات، وإدارة المخـزون، والعمليات التشغيلية اليومية في قطاع التجزئة، ضمن بيئة عمل داعمة وشـاملة. كما أسهم إشـراف فريق عمل أسواق الأسرة إلى جانب المرشـدين والأخصائيين في مركز عالية للتأهيل في تطوير قدراتهم المهنية وتعزيز ثقتهم بأنفسهم.

وفي خطوة نوعية تعكس تنامي أثر البرنامج، امتد التعاون هذا العام إلى قطاع الضيافة من خلال مشاركة فنـدق داون تاون روتانا، الذي اسـتقبل مجموعة من متدربي مركز عالية للتأهيل ضمن عملياته التشغيلية. وأتاح ذلك للمتدربين فرصـة التعرف على بيئة عمل مختلفة واكتسـاب مهارات إضافيـة تعزز جاهزيتهم لسوق العمل وتوسـع آفاقهم المهنية المستقبلية. كما تتجاوز هذه الشـراكة إطار التدريب العملي لتشـمل مبادرات مستمرة في مجالات التدريب والتأهيل وتنظيم معارض فنيـة في الفندق لعرض إبداعات منتسـبي المركز، في إطار التزام مشترك بدعم الدمج المجتمعي وتمكيـن الأفراد. ويؤكد هذا التعاون أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات بمختلف قطاعاتها في بناء بيئة عمل ومجتمع أكثر شمولاً واستدامة.

وبهذه المناسبة، قال عياشي جمعة، رئيس أسواق الأسـرة وأرتيزان: «نفخر بجميـع المتدربين الذين أتموا البرنامج التدريبي لهذا العام، فقد جسـدوا خلال رحلتهـم التدريبية روح الالتـزام والمثابرة والرغبة في التطور. كما نتوجه بالشـكر إلى فريق مركز عالية للتأهيل وفندق داون تاون روتانا على شراكتهم الفاعلة وجهودهم المسـتمرة في دعم وتمكيـن هذه الطاقات الواعـدة. ومن خلال هذا التعاون المشـترك، نواصل المساهمة في بناء مسـارات تعزز الثقة والاستقلالية وتفتح آفاقاً أوسع للفرص المهنية المستقبلية».

وأضاف نيكولاس غارديـه، المدير العام لفندق داون تـاون روتانا: «نفخر بأن نكـون جزءاً من هذه المبادرة الهادفة التي تجمع بين مؤسسـات تتشارك الإيمان بأهمية تمكين الأفراد وفتح آفاق جديدة أمامهم. ونتقدم بالشكر إلى مركز عالية للتأهيل وأسواق الأسرة على هذا التعاون البنّاء الذي خلق فرصاً حقيقية للتعلّم والتطوير والاندماج. وفي فنـدق داون تاون روتانا، نعتبر هذه الشـراكة التزاماً مسـتمراً تجاه المجتمع، ونسـعى من خلالها إلى دعم البرامج والمبادرات التي تترك أثراً إيجابياً ومسـتداماً في حياة الأفراد. ونتطلع إلى مواصلة العمل مع شـركائنا لتعزيز هذه الجهود وتوسيع أثرها خلال السنوات المقبلة».

لتنفيذ الأعمال الإنشائية الرئيسية ضمن المشروع

«عقارات السيف» تعين شـركة محمد جلال للمقاولات لتطوير «مجمع السيف - الضاحية»

أعلنت شركة عقارات السيف توقيع اتفاقية مع شركة محمد جلال للمقاولات لتنفيذ الأعمال الإنشـائية الرئيسية ضمن مشـروع التطوير الشامل لمجمع السـيف – ضاحية السيف، في خطوة تعكس التقدم المسـتمر فـي تنفيذ هذا المشـروع الاسـتراتيجي الذي يهدف إلى إعادة تقديم المجمـع بحلة عصرية متجـددة ترتقي بتجربة التسـوق والترفيه والضيافة في مملكة البحرين.

ويأتي توقيـع الاتفاقية في إطـار النهج الذي تتبعه عقارات السـيف في تطوير أصولها ومراكزهـا التجارية وفق رؤيـة طويلة الأمد تواكب تطلعات الزوار والمتغيرات المتسـارعة في قطـاع التجزئة والترفيه، بمـا يعزز مكانة مجمع السيف كواحد من أبرز الوجهات المتكاملة في المملكـة والمنطقـة، مـع المحافظة على استمرارية التشغيل وسلاسة الخدمات المقدمة للزوار خلال مختلف مراحل المشروع.

وبموجب الاتفاقية، سـتتولى شركة محمد جلال للمقـاولات تنفيذ الحزمة الرئيسـية من الأعمال الإنشـائية والتطويرية للمشروع وفق أعلى المعايير الهندسية والفنية، وتشمل إنشاء مسـاحات جديدة مخصصة للمطاعم والمقاهي الراقية بمفاهيم عصريـة ومتنوعة، إلى جانب تنفيذ التوسـعات الجديـدة المخطط لها ضمن المشروع، بما يسهم في توفير بيئة أكثر حيوية ويمنح الزوار تجربة متكاملة تجمع بين التسوق والضيافة والترفيه في وجهة واحدة.

كمـا تتضمن الأعمـال تطويـر الخدمات المرتبطة بالمساحات والتوسعات الجديدة، بما ينسجم مع الرؤية التطويرية الشاملة للمشروع ويعـزز من جاذبيـة المجمع كوجهـة عائلية عصرية تلبي احتياجات مختلف الفئات العمرية.

وبهـذه المناسـبة، صرح عيسـى محمد نجيبي، رئيـس مجلس إدارة شـركة عقارات السـيف، قائلاً: «يمثل مشـروع تطوير مجمع السيف – ضاحية السيف أحد الركائز الأساسية في اسـتراتيجية الشـركة الراميـة إلى تعزيز تنافسية أصولها العقارية وترسيخ مكانتها في قطاع التجزئة والترفيه بمملكة البحرين. ويأتي توقيع هذه الاتفاقية ليجسـد التقدم المتواصل فـي تنفيذ رؤيـة مجلـس الإدارة نحو تطوير وجهات عصرية قـادرة على مواكبة المتغيرات المسـتقبلية وتلبية احتياجات الأجيال الجديدة من الزوار والمتسوقين».

وأضاف: «نؤمن بأن الاستثمار المستمر في تطوير الأصول النوعية يشكل عاملاً رئيسياً في تعزيز القيمة المستدامة لمساهمينا ودعم الحركة الاقتصادية فـي المملكة. ومن هـذا المنطلق، نواصل العمل على تنفيذ مشـاريع استراتيجية تسـهم في الارتقاء بجودة التجارب التي نقدمها وترسخ مكانة مجمع السيف كأحد أبرز الوجهات التجارية والاجتماعية في البحرين والمنطقة».

من جانبـه، صرح أحمد جلال، نائب رئيس مجلس إدارة شركة محمد جلال للمقاولات قائلاً: «نعتز بشراكتنا مع عقارات السيف في تنفيذ هذا المشـروع التطويري البارز، والذي يمثل إحدى المبـادرات النوعية المهمة فـي قطاع التجزئة والضيافـة بمملكـة البحرين. وسـنعمل على توظيف خبراتنا وإمكاناتنا الهندسية والتنفيذية لضمان إنجاز الأعمال وفق أعلى معايير الجودة والكفاءة، وبما يدعم رؤية عقارات السـيف في تطويـر وجهة عصرية متكاملـة تلبي تطلعات الزوار وتواكب متطلبات المستقبل».

وبدوره، صـرح أحمد يوسـف، الرئيس التنفيذي لشـركة عقارات السيف، قائلاً: «يمثل توقيـع الاتفاقية مع المقاول الرئيسـي محطة مهمة ضمن مسار مشروع تطوير مجمع السيف – ضاحية السيف، ويعكس انتقال المشروع إلى مرحلـة تنفيذية متقدمة وفـق الخطط الزمنية المعتمـدة. ونهدف من خلال هـذه المرحلة إلى ترجمة رؤيتنا التطويرية على أرض الواقع عبر تطوير المرافق والمسـاحات المختلفة وتقديم مفاهيم جديـدة تعزز مكانـة المجمع كوجهة رائدة للتسـوق والترفيـه والضيافة في مملكة البحرين».

وأضاف: «نواصـل في عقارات السـيف الاسـتثمار في تطوير أصولنا ومشـاريعنا بما يعزز مسـاهمتنا في دعم القطاعات الاقتصادية الحيوية، وفـي مقدمتها السـياحة والتجزئة. ونحن على ثقة بأن هذا المشروع سيشكل إضافة نوعية للمشهد التجاري والعمراني في المملكة، وسيمنح الزوار تجربة أكثر تنوعاً وتكاملا خلال السنوات المقبلة».

○ عيسى نجيبي.

○ أحمد جلال.

○ أحمد يوسف.

من يملك ثروة الذكاء الاصطناعي؟

بقلم:

عدنان أحمد يوسف

نشـرت صحيفة «الشـرق الأوسط» تقريراً استند إلى ما أوردته وكالتا «رويترز» و«واشـنطن بوسـت» حـول تصريحات الرئيس الأمريكـي دونالد ترامب بشـأن بحث إمكانية حصـول الحكومة الأمريكية أو الجمهور الأمريكي على حصة من الثروة التي ستولدها شـركات الذكاء الاصطناعي الكبرى.

وقد يبدو الخبر للوهلـة الأولى مجرد نقاش سياسـي أو اقتصادي مرتبط بقطاع التكنولوجيا، إلا أن القراءة المتأنية لما وراء التصريحات تكشـف عن تحول أعمق بكثير يجـري داخل الفكر الاقتصـادي الأمريكي نفسـه. فالقضية لم تعد تتعلـق بتنظيم الـذكاء الاصطناعي أو ضبـط مخاطره أو تعزيز التنافـس مع الصين، وإنما أصبحت تمـس سـؤالاً جوهرياً يتعلق بمسـتقبل الرأسمالية الأمريكية: من يملك ثروة الذكاء الاصطناعي؟ ومن يسـتحق الاستفادة من عوائدها إذا كانت ستصبح المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي خلال العقود المقبلة؟

ما يجعل هـذا النقاش اسـتثنائياً أنه يصدر من الولايـات المتحدة ذاتها، الدولة التي بنت نفوذها الاقتصادي على فلسـفة السـوق الحرة والملكية الخاصة والابتكار الـذي تقـوده الشـركات. وعندمـا يبدأ الحديث في واشـنطن عن منح المجتمع أو الدولة نصيباً مباشـراً من الثروة الرقمية المستقبلية، فإن ذلك لا يعكس مجرد توجه تنظيمي جديد، بل يشير إلى مراجعة فكرية متنامية لـدور الدولة في الاقتصاد الرقمي، وإلى إدراك متزايد بأن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد قطاع اقتصادي واعد، بل أصبح مورداً استراتيجياً لا يقل أهمية عن الطاقة أو الدفاع أو البنية التحتية الوطنية.

الأهمية الكبرى في تصريحات الرئيس ترامـب لا تكمـن فقط في فكـرة حصول الحكومة الأمريكية على حصص في شركات كبرى مثـل «أوبن إيـه آي» و«أنثروبيك» و«سـبيس إكس»، بل في التحول الفلسفي الذي تعكسـه. فالولايـات المتحدة، التي طالما قدمت نفسها بوصفها النموذج الأبرز للرأسـمالية الحرة، تبدو اليوم مضطرة إلى التفكير بمنطق جديد: ليس تأميم الاقتصاد، بل تحويـل بعض قطاعات المسـتقبل إلى أصول وطنية ذات عائد عام.

هذا التحول يعني أن الدولة الأمريكية لم تعد ترى الـذكاء الاصطناعي مجرد صناعة تقنية، بل بنية تحتية سيادية، تشبه الطاقة والدفاع والرقائـق والاتصالات. فمن يملك نماذج الذكاء الاصطناعي المتقدمة قد يمتلك أدوات التأثير في المعرفة، والإنتاج، والأمن السـيبراني، والتعليـم، والطب، والإعلام، وحتى القرار العسكري. لذلك يصبح تدخل الدولة ليس خروجاً كاملاً عن السـوق، بل محاولة لإعادة ضبـط العلاقة بين الابتكار الخاص والمصلحة العامة.

الأعمق من ذلك أن الفكرة تكشـف قلقاً اجتماعياً حقيقياً. فالـذكاء الاصطناعي قد يخلق ثروات تريليونية، لكنه قد يضغط في الوقت نفسـه على الوظائف، ويعيد توزيع الدخـل لمصلحة رأس المال على حسـاب العمل.

ولا يمكن فصل هـذا النقاش عن البعد الأمني. فالبيت الأبيـض يتعامل مع الذكاء الاصطناعـي باعتباره قضيـة أمن قومي بقدر ما هو قضية نمو اقتصادي. فالنماذج المتقدمة يمكن أن تدعم الدفاع السـيبراني وتزيـد الإنتاجية، لكنها في الوقت نفسـه قد تسـتخدم في الهجمـات الإلكترونية أو التضليل الإعلامي أو تطوير قدرات عسكرية متقدمة.

بالنسـبة الى دول الخليج، فإن المعنى الأهم لهـذا النقاش هو أن عصـر الاكتفاء بشـراء التكنولوجيا يقترب مـن نهايته. فالثروة الحقيقية في المسـتقبل لن تتولد من اسـتخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي فقط، وإنما من امتلاك المنصات والشركات والبنيـة التحتية الرقميـة التي تنتج هذه التكنولوجيا.

ومـن هنـا تبـرز أهميـة الصناديق السـيادية الخليجية التي أصبحت بالفعل من كبار المسـتثمرين العالميين في قطاع التكنولوجيا. غيـر أن المرحلة المقبلة قد تتطلب انتقـالاً من دور المسـتثمر المالي الباحـث عن العائـد إلى دور المسـتثمر الاستراتيجي الذي يسعى إلى نقل المعرفة، وبناء القدرات الوطنية، وتوطين التقنيات، وتطوير منظومات ابتكار محلية قادرة على إنتاج القيمة المضافة.

ما يكشفه التقرير المذكور يتجاوز كثيراً حدود خبر اقتصادي عابر. فهو يعكس بداية مراجعة أمريكية عميقة للعلاقة بين الدولة والسـوق في عصر الـذكاء الاصطناعي. وإذا كانت الولايـات المتحدة، وهي المعقل التاريخي للرأسـمالية الحرة، تعيد التفكير في كيفية توزيع ثروة التكنولوجيا الجديدة، فإن دول الخليج مطالبة بطرح سؤال موازٍ: كيف يمكن تحويل الـذكاء الاصطناعي من تقنية مستوردة إلى أصل استراتيجي يسهم في بناء الثروة الوطنية، وتعزيز السـيادة الرقميـة، وصناعة اقتصـاد المعرفة في العقود المقبلة؟

فربمـا لا يكـون السـؤال الأهـم في المستقبل من يستخدم الذكاء الاصطناعي، بل من يملكه، ومن يشارك في جني ثروته، ومن يحدد قواعده واتجاهاته. وهنا تحديداً تتشكل ملامح الاقتصاد العالمي الجديد.

تراجع الأسـعار ينعش سـوق الذهب.. وإقبال واسـع علـى شـراء المصوغات

كتبت: نوال عباس

شـهدت أسـواق الذهب المحليـة انتعاشـا ملحوظا خلال الأيام الماضية، مدفوعاً بتراجع أسعار الذهب عالميا، الأمر الذي شـجع المستهلكين على الشراء والاسـتفادة من مستويات الأسعار المنخفضة. وبلغ سعر جرام الذهب عيار 21 نحو 45 دينارا و10 أفلس، فيما سجل عيار 22 نحو 47 ديناراً و200 فلـس، وعيار 24 نحو 51 دينـاراً و500 فلس، بينما وصل سعر الأونصة إلى 4218 دولاراً.

وقـال الصائغ حسـين الشهابي إن انخفاض الأسعار أسهم في تحريك السوق بشكل لافـت، حيث شـهدت محلات الذهب إقبالاً كبيراً على شـراء المصوغات الذهبية، خصوصاً القطع المتوسـطة والثقيلة. وأوضح أن الذهب لم يشـهد تراجعاً بهذا المستوى منذ فترة طويلة، مشـيراً إلى أن سـعر الجرام انخفـض إلى نحو 42 ديناراً قبل أن يعاود الاستقرار عند حدود 45 ديناراً.

وأضـاف أن الطلب تركز بصورة أكبر على المصوغات الذهبيـة مقارنة بالسـبائك، موضحاً أن كثيرا من السيدات يفضلـن اقتناء المشـغولات الذهبية لما توفـره من قيمة ادخارية وإمكانية استخدامها للزينة في الوقت ذاته. وأشار إلى أن الأسـاور الذهبيـة، وخاصـة ذات الطابع التراثي، جاءت في مقدمة القطع الأكثر طلباً. وتوقع الشهابي أن تشهد أسـعار الذهب خـلال الفترة المقبلة مزيداً مـن التحركات التصحيحية، قبل أن تعود إلى الارتفاع مجدداً مدفوعة بعوامل السـوق العالمية. من جانبه، أكد الصائـغ محمد العويناتي أن حجم الإقبال على الشـراء فـاق التوقعات، لافتـاً إلى أن العديد من المستهلكين انتهزوا فرصة انخفاض الأسعار لشراء احتياجاتهـم مـن الذهب بعد فترة طويلة من الارتفاعات.

وأوضـح أن الطلب تركز بشكل واضح على المصوغات الثقيلـة، متوقعـاً أن تعود الأسـعار إلى الارتفـاع خلال المرحلـة المقبلـة، مـا دفع كثيرين إلى الإسـراع بالشراء قبل أي زيادة جديدة.

ويرجـع خبـراء الذهب تراجع الأسـعار خلال يونيو 2026 إلى تنامـي التوقعـات باسـتمرار أسـعار الفائـدة الأمريكيـة عند مسـتويات مرتفعة لفترة أطول، إلى جانب صـدور بيانـات اقتصادية قوية عززت من قـوة الدولار الأمريكـي. وأشـاروا إلى أن بيانات سوق العمل الأمريكية التي جاءت أفضل من المتوقع دفعت المسـتثمرين إلى إعادة تقييم توقعاتهم بشـأن خفض أسـعار الفائدة، مـا أدى إلى ارتفاع عوائد السـندات وقوة الدولار، وهو ما شـكل ضغطاً على الذهـب باعتباره أصلاً لا يدر عائداً.

كما سـاهمت سياسـات البنـوك المركزيـة العالمية الراميـة إلى مكافحة التضخم والإبقاء على أسـعار الفائدة المرتفعة فـي تقليص جاذبية المعدن الأصفر، في حين أدى ارتفاع أسـعار النفـط بفعل التوترات الجيوسياسـية إلى تعزيز المخـاوف التضخمية ودعم الـدولار، الأمـر الذي انعكس سـلبا على أسـعار الذهب.

○ حسين الشهابي.

○ محمد العويناتي.

البنك السـنغافوري الخليجـي ينضم إلى عضوية جمعيـة مصارف البحرين

أعلنت جمعية مصـارف البحرين انضمام البنـك السـنغافوري الخليجـي (SGB)) إلى عضويتهـا، في خطوة اسـتراتيجية تهدف إلى تعزيز التعاون بين المؤسسـات المالية الرائدة في المملكة. ويأتي هذا الانضمام ليؤكد جاذبية القطاع المالي البحريني للاستثمارات الدولية، وتدعم مكانة المملكـة كمركز مالي متنام يربط بين الأسواق الآسيوية ومنطقة الخليج العربي.

وفي هذا السياق، أكد شون تشان، الرئيس التنفيذي للبنك السـنغافوري الخليجي أهمية هذه العضوية في مسيرة البنك، صرح قائلاً: «إن انضمامنـا إلى جمعية مصارف البحرين يعكس التزامنا الراسـخ بلعب دور فاعـل في القطاع المالي والاقتصاد الوطني البحريني بشكل عام. ونحن نهدف من خلال هذه الشـراكة إلى تعزيز الربط المالي بين آسيا ومنطقة الخليج العربي، والمساهمة في صياغة الجيل القادم من الخدمات المصرفية عبـر تقنيات الـذكاء الاصطناعي، والأصول الرمزية، والخدمات المالية الحديثة».

من جانبهـا أعربت زيبا عسـكر، الرئيس التنفيـذي لجمعيـة مصـارف البحرين، عن ترحيبهـا بهـذه الخطوة قائلة: «يسـعدنا أن نرحب ببنك سـنغافورة الخليج في الجمعية. إن هذه العضوية تشـكل إضافة قيمة وتعكس الثقـة الدوليـة القوية في البيئـة التنظيمية المتقدمة التي تتمتع بها مملكة البحرين. نتطلع إلى مسـاهمة البنك في الحوارات المهنية حول التقنيـات المالية الحديثـة، والعمل معاً على حلول مبتكـرة تدعم النمو المسـتدام للقطاع المالي».